

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٠٤**

الخميس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٣/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد زلينكو .... (أوكرانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد كنيازيف

أيرلندا .... السيدة ماككولو

بنغلاديش .... السيد أمين

تونس .... السيد الجراندي

جامايكا .... الآنسة مارستون

سنغافورة .... السيد منتهى

الصين .... السيد تشين تشو

فرنسا .... السيد تكسيرا دا سيلفا

كولومبيا .... السيد فالديفيسو

مالي .... السيد توري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيدة كلونيس

موريشيوس .... السيد نيوور

النرويج .... السيد لارسين

الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد دلغادو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك.

01-30105 (A)
0130105

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الممثل السامي عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف إجمالا باسم اتفاق السلام، S/1995/999، المرفق) بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ويشيد بجهوده في تنفيذ هذا الاتفاق.

"ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون الإقليمي على الصعيدين السياسي والاقتصادي وفقا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة حدود البوسنة والهرسك والدول الأخرى في المنطقة.

"ويرحب مجلس الأمن بالحكومات الجديدة التي شكلت على مستوى الدولة والكيانين بعد الانتخابات العامة التي عقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ويدعوها إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل إحراز مزيد من التقدم في ما يتعلق بعودة اللاجئين وتوحيد مؤسسات الدولة والإصلاح الاقتصادي. كما يرحب بالتقدم المحرز في مجال إنشاء هوية دفاعية على مستوى الدولة، في امتثال كامل لأحكام اتفاق السلام ذات الصلة، ويشجع رئاسة البوسنة والهرسك على الانتهاء دون إبطاء من التفاصيل التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها.

"ويرحب مجلس الأمن بإنشاء اللجان الدستورية لحماية المصالح الحيوية لشعوب الكيانين من أجل تيسير تنفيذ "قرار شعوب الكيانين" الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ويطلب من برلماني الكيانين أن يدخلا في النقاش المتعلق بالتعديلات التي يتعين إدخالها على دستور كل منهما في ضوء المقترحات التي بحثتها اللجنتان الدستوريتان.

"ويحيط مجلس الأمن علما بابرام اتفاق العلاقة الخاصة في الآونة الأخيرة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، ويحث الممثل السامي على رصد تنفيذه وأي تعديلات إضافية تدخل عليه، بغية كفالة أن يظل منسجما مع السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بكاملها وسيادتها، ومع اتفاق السلام.

"ويدين مجلس الأمن التحركات التي قام بها مؤخرا من جانب واحد ما يدعى بالمؤتمر الوطني الكرواتي بهدف إقامة حكم ذاتي كرواتي، في تعارض صريح مع أحكام اتفاق السلام، ويطلب من جميع الأطراف أن تؤدي أعمالها في إطار المؤسسات القانونية والإطار الدستوري للبوسنة والهرسك وكيانيها. ويعرب المجلس عن دعمه لما يتخذه الممثل السامي من إجراءات بحق الأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة ممن يتبين أنهم انتهكوا التزامات قانونية يفرضها اتفاق السلام أو أحكام تنفيذه.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في مجال عودة اللاجئين وتنفيذ قانون الملكية في عام ٢٠٠٠، ولكنه لا يزال قلقا إزاء بطء عودة اللاجئين، ولا سيما في المناطق الحضرية. ويشدد

المجلس على مسؤولية السلطات المحلية في تسريع وتيرة العودة وتنفيذ قانون الملكية.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك وقادة كل منها على العمل بصورة بنَّاءة في إطار المؤسسات القانونية لهذا البلد بغية تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا".

سينشر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/11.

بهذا اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.